وعندما احس المدافعون عن ليبسكي بسخف الذريعة التي لجأ اليها ، اذ انهم السلطات الفرنسية بملاحقته على صعيد العداء للسامية ، عمدوا الى التخفيف من هذه اللهجة واتهام الصحف بتحريف التصريحات وتفسيرها على محمل الخطأ . كما بادر ليبسكي الى الاعلان بقوله : « انا لا اعتقد بأن البوليس الفرنسي يحمل العداء للسامية » ، وانجهت الانظار الى الاستعانة بمواد قانون المهاجرين الجدد ، طمعا بالحيلولة دون تطبيق المقاييس الدينية الصارمة على كلود ليبسكي بغية التأكد من يهوديته وفقا للتعريف الرسمي .

لقد زعمت السلطات الاسرائيلية ، مثلا ، ان مذكرة التوقيف الصادرة بحق ليبسكي في فرنسا تحمل تاريخ ٢٨ ايلول (سبتمبر) ١٩٧١ ، وان الرجل وصل الى اسرائيل في ٢٩ منه ، قبل ان يتم تبليغها الامر عن طريق الانتربول . وحين تأكد للمحامين الذين تولوا الدفاع عن ليبسكي مغبة الادعاء بأن موكلهم هو ضحية الاضطهاد القائم على معاداة السامية ، وان السلطات الفرنسية جادة في ابرام اتفاقية تبادل المجرمين مع اسرائيل لكي تضمن الشروط الكفيلة بتسليمه الى القضاء ، عمدوا بدورهم الى الاستنجاد بقانون المهاجرين الجدد لتأمين حصول الرجل الملاحق قضائيا ، بعد ان التحقت به عائلته ، على الجنسية الاسرائيلية . ثم كان مثول ليبسكي في الرابع من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧١ أمام قاضي التحقيق الاسرائيلي في مدينة عسقلان ، لكي يطلب الهارب من وجه العدالة رفع الحظر عن مغادرته الاراضي الاسرائيلية . بينما صدر التأكيد في اليوم نفسه عن وزير الداخلية الاسرائيلي بأن ليبسكي طلب اعتباره من فئة المهاجرين الجدد وتطبيق مفعول القانون عليه وعلى زوجته واولادهما الثلاثة . لكن اشتداد المطالبة الفرنسية ادى الى حمل القاضي في عسقلان على اطلاق سراح ليبسكي لقاء كفالة مالية بقيمة ٢٥ الف ليرة اسرائيلية ، والاحتفاظ بجواز سفره لدى المحكمة بانتظار دفع الكفالة(١٨) . فاستجواب ليبسكي تم بناء على طلب السلطات القضائية الفرنسية ، والرجل الملاحق خرج من قاعة المحكمة ، كما دخلها : سالما .

وفي العاشر من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧١ وافق البرلمان الفرنسي على معاهدة تبادل المجرمين التي بقيت معلقة منذ عام ١٩٦٠ ، بعد ان ردتها لجنة تابعة لمجلس الشيوخ . بينما أعلن ليبسكي في مقابلة اذاعية بثها راديو اسرائيل بتاريخ ١٩٧١/١١/٩ بانه كان دوما على استعداد للمثول أمام قاضي التحقيق شرط اطلاق سراحه ، بعكس ما هي عليه الحال في فرنسا . ولدى سؤاله عما ينوي فعله اذا ما جرى ابرام اتفاقية تبادل المجرمين بين فرنسا واسرائيل ، أجاب كلود ليبسكي بقوله : « سوف نرى ، لكنني آمل على أية حال في امكانية البقاء داخل اسرائيل »(١٩) . ثم راح المدافعون عن ليبسكي يبدون استغرابهم لهذا التصميم من جانب الحكومة الفرنسية على التعجيل في ابرام الاتفاقية والتقدم بطلب استرداد موكلهم . وحاول أحد المحامين الاسرائيليين الايحاء بوجود دوافع سياسية وراء الاصرار على استرداد ليبسكي مهما كان الثمن . فادلى بتصريح الى صحيفة « هآرتس » مؤكدا فيه ان ملاحقة الرجل تتم لعوامل سياسية اكثر منها لاسباب تتسم بطابع الاحتيال المالي(٢٠) . واتضح للاوساط المعنية بملاحقة القضية ان المسألة لن تنتهي عند حد ابرام الاتفاقية ، والتقدم من الحكومة الاسرائيلية بطلب الاسترداد . بينما بادر أصحاب الاطلاع الى القول بأن الاتفاقية تنطوي على مفعول رجعي ، حتى ولو استحصل ليبسكي على الجنسية الاسرائيلية . وفي الرابع عشر من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧١ أبرقت السلطات القضائية الفرنسية الى قيادة الشرطة في اسرائيل عن طريق الانتربول تطالبها بتوقيف « السائح » كلود ليبسكي على سبيل الاحتياط ، بانتظار وصول ملف استرداده من جديد .

ثم قررت محكمة الصلح في تل ابيب ، بتاريخ ٧١/١١/١٦ ، ترك ليبسكي يتمتع بحرية